قراءة وتقييم كفاءة مخططات وتصاميم مدينة البصرة (دراسة في التخطيط الحضري)

م.د. أحمد سراج جابر الأسدي

كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

Email : ahmed.seraj@uobasrah.edu.iq

الملخص

يعنى البحث بدراسة الخطط الأساسية وتصاميم مدينة البصرة منذ بداية تأسيسها عام (٦٣٥ م) إلى الوقت الحاضر، ومعرفة الأسباب التي أسهمت في إعاقة تنفيذ بعض أجزائها والتعديلات التي حدثت عليها فضلاً عن مدى تحقيقها للمتطلبات التي تحتاجها المدينة، وقد تبين أن ضعف تطبيق القانون أسهم في التجاوز على الأراضي المخصصة للخدمات يضاف لذلك التلكؤ في التنفيذ نتيجة لقلة خبرة الكوادر المحلية المختصة، فضلاً عن عدم وجود إحصاءات رسمية ثابتة يعتمد عليها في معرفة الزيادات السكانية والهجرات نحو المدينة وما تتطلبه من خدمات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: تصميم، خطة، مدينة، استعمال، حضري.

Reading and Evaluating the Efficiency of Plans and Designs of Basrah Province (study in urban planning)

Lect. Dr. Ahmed Seraj Jabir Al Asadi
College of Education for Girls / University of Basrah
Email: ahmed.seraj@uobasrah.edu.iq

Abstract

The research means studying the basic plans of the city of Basra and its designs since the beginning of its establishment to the present time and investigating the reasons that contributed to impeding the implementation of some of its parts and the modifications that have taken place on them, as well as the extent to which they fulfill the requirements that the city needs. The reluctance to implement as a result of the lack of expertise of the competent local cadres, as well as the absence of reliable official statistics on which to know the population increases and migrations towards the city and the various services it requires.

Keywords: design - plan - city - use – urban .

المقدمة

تزخر البصرة بالنشاطات المختلفة والمتنوعة بعد أن حباها الله بوافر من الخيرات الكثيرة كالنفط والزراعة والمياه والثروة البشرية وغيرها وهي نموذج للمدن القابلة للتطور تبعاً لذلك، فَضْلاً عن كونها تقع ضمن المحافظة التي تمثل الميناء الوحيد للعراق والتي إن استغلت بالشكل المطلوب على وفق خطط اقتصادية ناجحة يسبقها تنظيم لاستعمالات الأرض وتصاميم هندسية لجميع مرافق الحياة فيها فإن كل ذلك كفيل بالنهوض بها وجعلها في مصاف المدن العامرة، غير أن ذلك يحتاج إلى كوادر متمكنة في كل جوانب التخطيط، وقد حدثت محاولات عديدة لتحقيق ذلك الهدف من خلال وضع أفكار مناسبة تنهض بواقع المدينة وعلى مر التأريخ منذ بداية نشأتها وأن تباعدت المدد الزمنية بين هذه المحاولات، ولتأكيد ذلك يسلط الباحث بعض الضوء على ما تم وضعه من تصاميم في المدة السابقة ومعرفة السلبيات التي رافقت تطبيقها على وفق الظروف والإمكانات المتوافرة والعوامل التي كانت وراء ذلك، فضلا عن دراسة ما تم إنجازه من فقرات واتجاهات توسع المدينة، ومن المؤكد هنا بأن أغلب تلك المخططات لم يكتمل إنجازها بجميع فقراتها لظروف طبيعية وبشرية نحاول الكشف عنها وتشخيصها لتلافيها مستقبلاً .

أولاً- مشكلة البحث

إن التصاميم الأساسية المختلفة للمدينة لم تغير واقعا تبدو ملامحه في المظهر العام للمدينة يواكب التطورات الحديثة، منها وجود جوانب متعددة منها لم تأخذ طريقها للتنفيذ بشكل كامل، نتيجة للسلبيات والعوائق التي رافقت ذلك وأنها لم تستوعب الحركة الاقتصادية وتطور وتوسع استعمالات الأرض فيها بوصفها مدينة ميناءية، فضلا عن عدد سكانها المتنامي وأن بعضها لم ينفذ بالشكل المراد تحقيقه كما مخطط له.

ثانياً- هدف البحث

تحتاج المدن الى تصاميم تستوعب الزيادات السكانية فيها فضلاً عن تنوع وتطور واتساع استعمالات الأرض المختلفة فيها، وكسائر المدن تم وضع عدة تصاميم أساسية لمدينة البصرة وفي أوقات مختلفة، لذلك تهدف الدراسة الى معرفة مدى استيعابها لواقع المدينة والوقوف على السلبيات التي رافقت ذلك أو نتجت عنها في ظل تطورها ومعرفة العوامل المؤثرة في أعداد هذه التصاميم ومدى القدرة على تنفيذها ومعرفة المعوقات والعوامل التي تقف في طريق إنجازها.

ثالثاً- فرضية البحث

تحتاج عملية تطوير المدينة إلى جهود متمكنة في وضع الأفكار وتنفيذها غير أن ذلك لم يتحقق بشكل واضح ولأسباب عديدة منها :

١- ضعف القرار الحكومي في التأكيد على تنفيذ ما تم التخطيط له.
٢- ضعف الكوادر إلى الخبرة اللازمة مع قصور في توافر البيانات على مختلف الأصعدة.
٣- التجاوزات الحاصلة على مخططات المدينة من قبل السكان كظاهرة السكن العشوائي نتيجة لعدم تطبيق القوانين الرادعة تجاه تلك الظاهرة.
٤- قلة استشارة التخصصِات الأخرى في عملية التخطيط على اعتبار تداخل جميع الفعاليات والاستعمالات في المدينة مع بعضها.

الإطار الجغرافي لمنطقة البحث

ويتمثل في البصرة وهي المركز الإداري للمحافظة والممتدة من شط العرب شرقا إلى شط البصرة من جهة الغرب ومن كرمة علي شمالاً إلى نهر السراجي جنوبا، أما امتدادها الفلكي فإنها تقع بين دائرتي عرض (٤٠" -٢٦؛ - ٣٠) o و (٥٠"- ٣٤؛ -٣٠) o وبين خطي طول (٤٤" -٥٠ ، - ٤٧ ْ) و (٥٢" - ٤٧، -٥٠) o، الخريطة (١).

الخريطة (١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

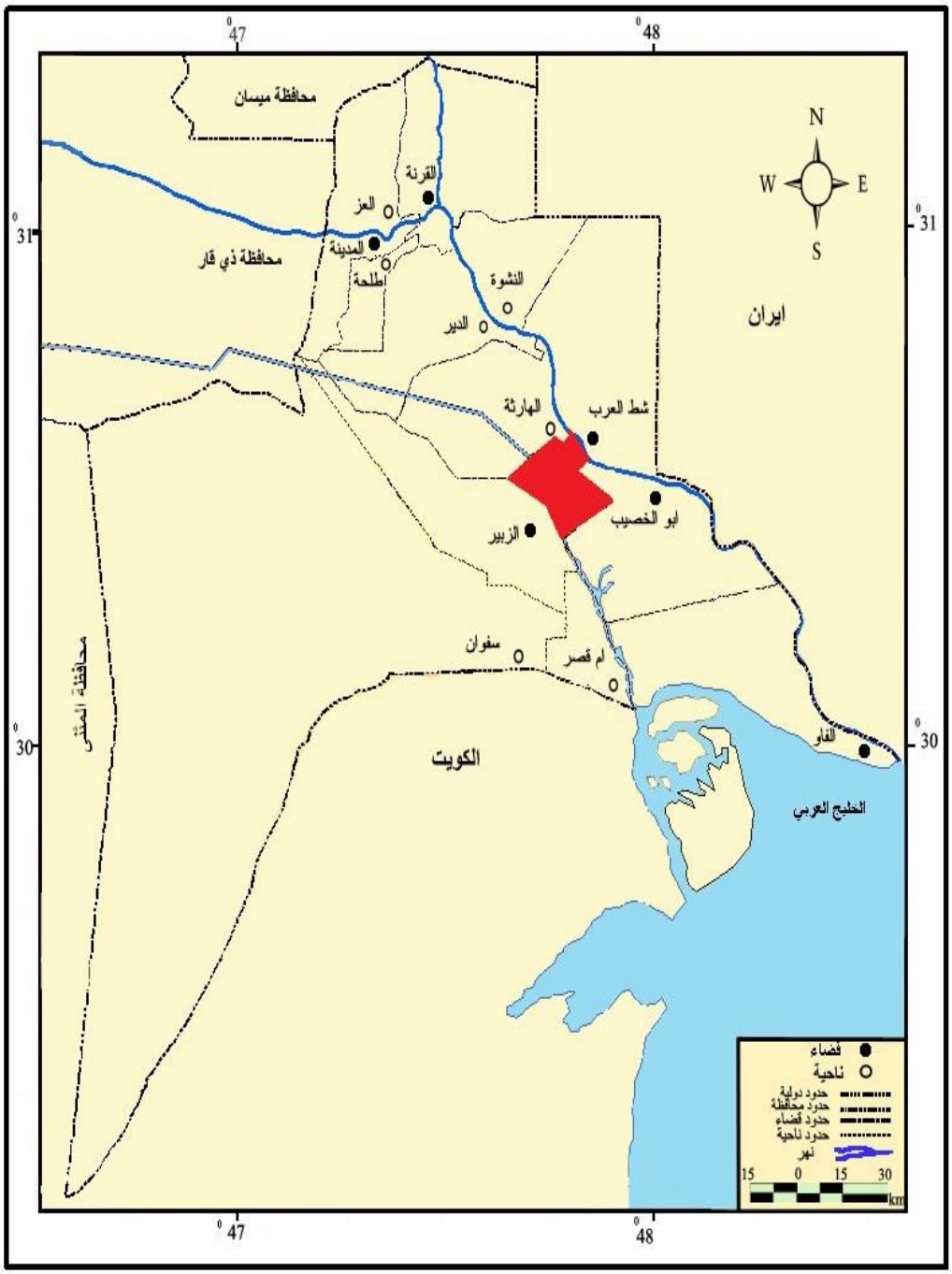

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية بلدية البصرة، الشعبة الفنية، خريطة محافظة البصرة، ١٩٩٧ .

أولا- التصميم الأساس- مفهوماً ومتطلبات

"يتباين تفسير مصطلح التصميم أو ما يعرف بالمخطط الأساس بين الباحثين، فمنهم من يراه بأنه ترتيب وتنظيم ما موجود من مساحات داخل المدينة من خلال اختيار البيئات السكنية الملاءمة صحياً واجتماعيا وثقافياً فضلاً عن إنشاء الخدمات وتشييد المباني وتخطيط الأحياء لتمكين السكان من القيام بأدوارهم المختلفة" [١] ، في حين يراه آخر بأنه تعيين مناطق استعمالات الأرض في المدينة كالسكن والتجارة والصناعة والأسواق والدوائر الحكومية وتحديد مساحاتها وطرق المواصلات بينها وعلاقاتها مع بعضها البعض[٢].

إن نمو المدن التي تفتقر إلى التخطيط هو نمو لا يستوعب الأحداث والتغيرات المتوقعة في المدينة إذ إنه لا يبنى على قاعدة بيانات حقيقية يمكن الاعتماد عليها في ضمان التعايش المتوازن بين المجتمع والمدينة، بل هو نمو عشوائي يقلل من كفاءة استعمالات الأرض وخدماتها، إذ لا بد أن تكون هناك ضوابط تَحْكُم بالمساحات بشكل مرحلي ومدروس مبني على فهم لطبيعة كل من هذه الاستعمالات ومدى نموها وتطورها مساحياً في المستقبل بحيث لا يؤثر في الاستعمالات الأخرى، لذلك يحتاج وضع التصميم الأساس للمدينة إلى جهود أشخاص متخصصين وذوي خبرة ودراية في مثل هذا العمل، كما ينبغي أن تكون الأهداف التي يضعها المخطط واضحة وتتناسب مع إمكانيات المدينة ويمكن التأكد منها وقياس مدى تحققها مستقبلاً، فضلاً عن التأكد من إمكانية تجاوز المعوقات التي يمكن أن تؤثر في تنفيذ التصميم أو تعيقه ووضع البدائل لذلك، كما إن التنسيق المستمر مع الجهات الأخرى في المدينة شيء أساس لا سيما في الامور القانونية كمنع التجاوز على المساحات الفارغة واستغلالها من قبل السكان والتي من المقرر تنفيذ المشاريع فيها خلال مدد زمنية لاحقة مما يؤدي الى تشويه المظهر العام أو اللاندسكيب للمدينة [٣].

تختلف المدن في مدة تنفيذ التصاميم الموضوعة لها والذي يعتمد على حجم السكان والتنبؤ به مستقبلاً والذي يعد مرتكزاً أساسيا في تخطيط المدن ومدى قوة النشاط الاقتصادي فيها فضلاً عن بعض الخصائص التي تتعلق بكل مدينة، وغالباً ما تكون مدة التنفيذ بين (٥-٢٥) سنة بحسب إمكانيات المدينة وتقدير القائمين على التخطيط فيها، وتنطلق عملية التصميم في البداية من خلال دراسة السلبيات التي رافقت نمو وتطور المدينة والتنبؤ بحركتها في المستقبل ومحاولة وضع الحلول الناجعة لها، للوصول إلى تصميم ناجح لأي مدينة لا بد من أخذ النقاط الرئيسة التالية بنظر الاعتبار والتي تسهم في تحقيقه بالشكل المطلوب وهي [٤]:

١- قدرة أصحاب التصميم والمتمثل بالدولة على التنفيذ في المدد المقررة ومدى قدرتها على تعويض أصحاب العقارات والأراضي التي تعيق التصميم، فضلاً عن مصاريف شبكات الطرق والخدمات الأخرى.
٢- الاستناد إلى قاعدة بيانات حقيقية تتعلق بالسكان والنشاطات المختلفة في المدينة والتنبؤ بها مستقبلاً.
٣- أن تتوافر في الخطة أو التصميم على بدائل مناسبة وأن تتمتع بمرونة التحوير والتنفيذ لأنها توضع لسنوات قادمة وبالتأكيد سوف لا تكون حيثياتها مستقبلاً مطابقة تماماً لما هو متوقع ويزداد هذا التباين في ظل ضعف أو عدم وجود البيانات الجيدة كما هو الحال في الكثير من الدول النامية
٤- شمولية التصميم وعدم اقتصاره على جانب واحد وتحقيق الموازنة بين جميع الاستعمالات وإيجاد نوع من الانسجام بينهم في المدينة.
٥- إدراك واستيعاب التوجهات العامة للبلد والمخططات المستقبلية للمشاريع.
٦- مراعاة خصوصية المدينة وموروثها المعماري ومزاوجته مع التصميم المقترح.
٧- وجود الغطاء القانوني الذي يسمح بتنفيذ التصميم ومنع التجاوزات التي تشوه المدينة.

ثانياً- المراحل التاريخية في تخطيط المدينة

جرت محاولات عديدة للنهوض بواقع المدينة منذ التأسيس على وفق متطلبات الزمن الذي تعيشه حينئذ وعلى وفق حاجات السكان ومدى تطور حركة المجتمع فيها، وقد بدأت كمخططات بسيطة تطورت مع تطور المدينة وزيادة السكان وتطور حاجاتهم ومهنهم فيها، ويمكن دراسة تلك التصاميم وأهميتها ومستوى تنفيذها والعقبات التي واجهتها عبر مراحل نموها من خلال ما يأتي:

١- مخطط المدينة عام (١٦ هج)

"تم تطبيق بعض الأفكار البسيطة في بناء المدينة أثناء بداية التأسيس في أعقاب الحريق الذي تعرضت له في تلك السنة وأتى على المدينة بأكملها لكون أغلبها مبنيا من القصب مما دعا القائمون عليها إلى التوجيه بعدم الملاصقة في البناء كما حدد عرض الشوارع الكبيرة أربعين ذراعاً والشوارع ذات العرض الوسط منها عشرون ذراعاً وعرض الأزقة سبعة أذرع، وجعلوا وسط كل محلة (رحبة) أي ساحة لكي توضع خيولهم بها طول ضلعها الواحد ستون ذراعاً والتي تدل على أن للعرب المسلمين فكرا جغرافيا عريقا في تخطيط المدن"[٥]، ومن المعروف عن المدن الإسلامية آنذاك مراعاتها لمرتكزات أساسية في المدينة مثل الحرص على تواجد المسجد في مركز المدينة، فضلاً عن المركز الإداري المتمثل بقصر الحكم فيها [٦] ، الخريطة (٢).

الخريطة (٢) مخطط لمدينة البصرة في القرن الأول الهجري

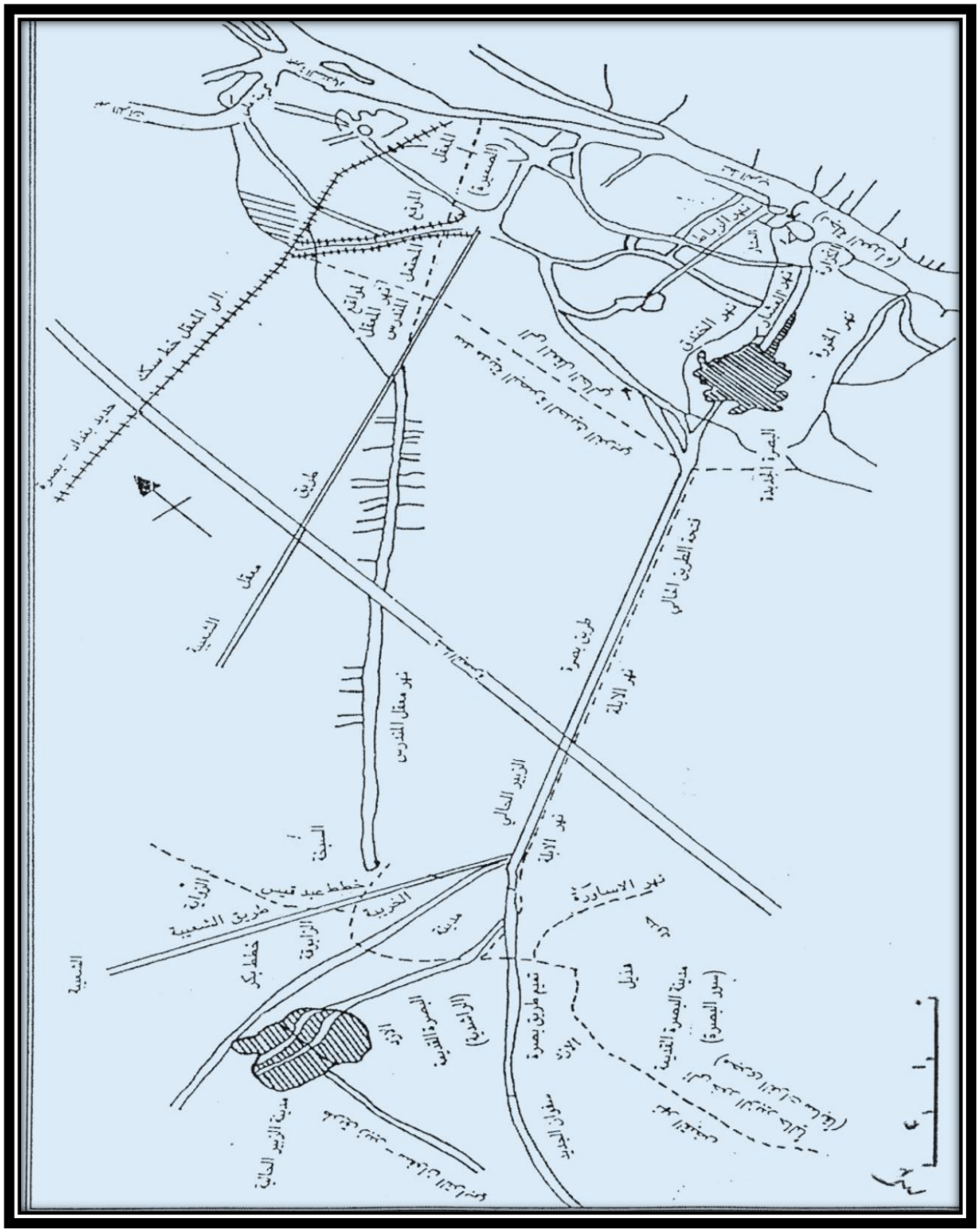

المصدر: محمد طارق، شط العرب وشط البصرة والتأريخ، ط- الموانئ العراقية، البصرة، ١٩٧١، ص ١١٤.

٢- الخريطة التفصيلية لمدينة البصرة التي وضعت من قبل البلدية في عام (١٩٣٦م)

تعد هذه الخريطة محاولة مهمة في تخطيط المدينة، وقد كان هذا التصميم بسيطاً ووضع وعلى وفق تصورات محددة، ولم يكن هناك إطار زمني لتنفيذه أو إكمال جميع مفرداته، وقد تأجلت محاولة العمل به إلى عام (١٩٤٢م) وعلى الرغم من عدم استيعابه لواقع المدينة والتنبؤ بمستقبلها "إلا أنه كان يمثل خطوة مهمة تتناسب مع دور البصرة وتنامي أهميتها، ومن تفاصيل ذلك تحديد عرض شوارع المدينة ودرجة استقامتها مما مهد لتوزيع استعمالات الأرض حولها والاهتمام بتوزيع الخدمات فيها" [٧] ، الخريطة (٣) ، وقد واجهت هذه الخريطة العديد من المعوقات أهمها عدم وجود الكوادر المؤهلة للتنفيذ ورسم الخرائط التفصيلية للمناطق، وعدم وجود القدرة المالية، فضلاً عن القرارات الخاطئة والتعارض مع أصحاب الأملاك الخاصة لذلك كان يتسم بقلة السيطرة المركزية وبخيارات الأفراد على الرغم من

الخريطة (٣) مخطط المدينة الأساس عام ١٩٤٢

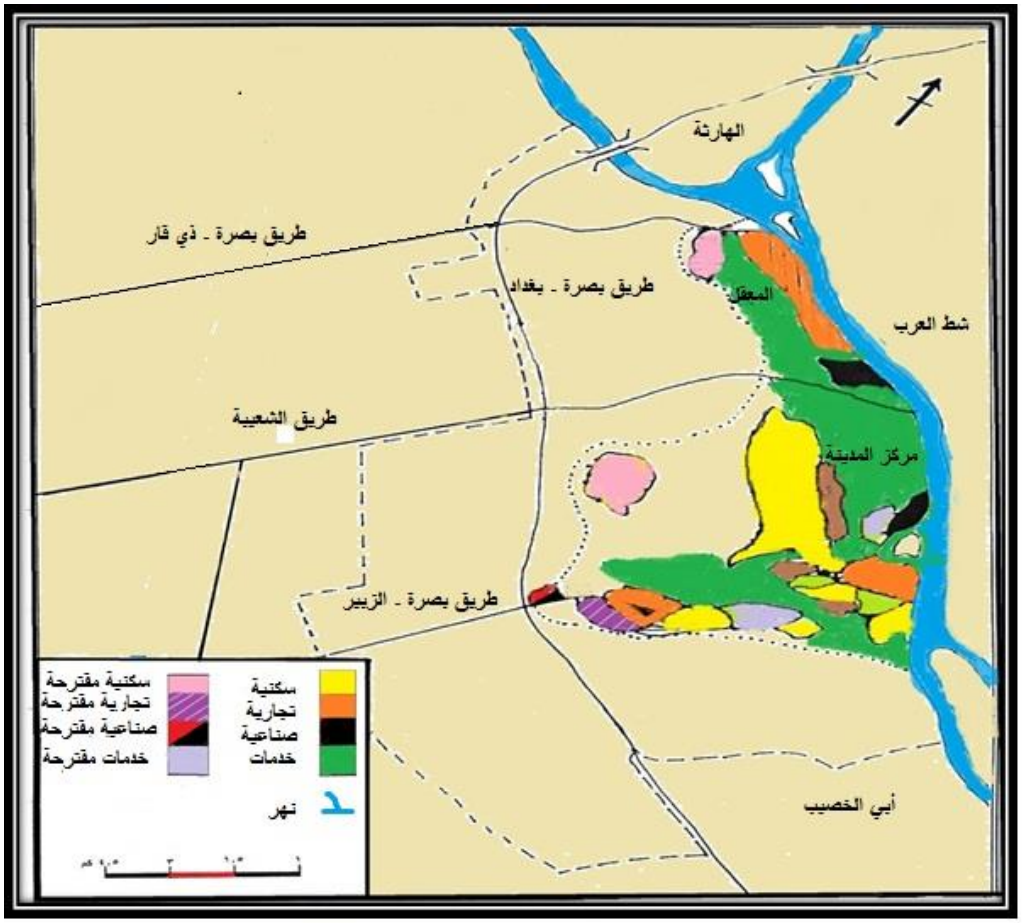

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بلدية البصرة في تصميم خريطة المدينة الأساسية لعام ١٩٤٢ م.

وجود شرط إجازات البناء الذي يعتمد على قوة المراقبة والمتابعة للتشييد داخل حدود البلدية، "وبلغت مساحة المدينة (١٩ كم ٢) في عام (١٩٤٢م) وتوزعت استعمالات الأرض فيها بنسب متفاوتة فكانت نسبة الاستعمال السكني هي الأعلى إذ بلغت (٦٠،٥ %) بينما بلغ الاستعمال الخدمي نسبة (٢٣،٤ %) والاستعمال الصناعي (٨،٥ %) في حين بلغت نسبة الاستعمال التجاري (٢،٣ %) والاستعمالات الأخرى (٥،٣ %)"، وعلى الرغم من عدم استكمال الكثير من مفردات هذا التصميم لا سيما في مجال العمران والطرق، إلا إنه كان محاولة جادة ومهمة في تخطيط المدينة، إذ أصبح أشبه بقاعدة بيانات تنطلق منها أفكار وتصورات النهوض بها، فقد تم الاعتماد على هذا التصميم وتطويره في عام (١٩٤٧م) وإجراء عدة تغييرات على التصميم السابق بما يتلاءم والمرحلة والامكانيات التي تعيشها المدينة وكان من أهمها نقل بعض المعامل الملوثة للبيئة الى خارج الاطار الجغرافي لها، فضلاً عن الاهتمام بمد الطرق الرئيسة والفرعية وإنشاء الجسور على الانهار الداخلية في المدينة [٨] ، لقد كان من المفترض أن تتم الاستفادة من التعداد العام للسكان الذي جرى في عام (١٩٤٧م) في عملية التخطيط للمدينة في جوانب متعددة، إلا ان ذلك لم يتم بسبب عدم ظهور الاحصائيات عن المدينة إلا في سنوات لاحقة الامر الذي ادى الى الحاجة لتصميم آخر يعتمد على قاعدة بيانات حقيقية تغطي مفاصل المدينة ويمكن الاعتماد عليها .

٣-مخطط المدينة عام (١٩٥٤ م)

شهدت المدة من (١٩٤٠م- ١٩٥٠ م) جهوداً لتطوير المدينة الحضرية كاستجابة لتطور وظائفها مما تطلب ذلك تنظيما وترتيبا لهذه الاستعمالات بعد أن ظهرت مدينة البصرة كمركز تجاري مهم بوصفها ميناء العراق الوحيد حيث تتركز فيه الشركات الملاحية، "لذلك كانت الحاجة إلى تجربة تخطيطية حديثة وقد ظهرت في عام (١٩٥٤م) وتم وضعها من قبل المخطط الإنكليزي ماكس لوك وهي خطة تفصيلية جاءت بعد دراسة لواقع الحال في مدينة البصرة (٩) ، وتم من خلالها وضع حلول وأهداف وتصورات مستقبلية لها، وتستغرق الخطة عشرين عاما قادمة (١٩٥٦م- ١٩٧٦ م) ، وتركزت أغلب أفكار هذا المخطط على التطوير والتشييد في المناطق الثلاث التي تكونت منها مدينة البصرة الحالية"،

وقد شمل المخطط استعمالات الأرض السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية والخدمات وطرق النقل وتحديد محاور توسع المدينة في المستقبل [١٠].

تباينت نسب استعمالات الأرض في المدينة خلال عام (١٩٥٦م) "فقد بلغت نسبة الاستعمال السكني (٦١،٢ %) بينما بلغت نسبة الاستعمال التجاري (٤،٩ %) وشغل مساحة (١،٩ كم ٢) كما توسع الاستعمال الصناعي إذ بلغت نسبته (٨،٨ %) وشغل مساحة مقدارها (٣،١ كم ٢) أما الاستعمال الخدمي فقد شغل مساحة مقدارها (٦،٦ كم ٢) وبلغت نسبة الاستعمالات الأخرى (٦ %) وبمساحة (٢،١ كم ٢) " (١١) ، الجدول (١) ، وعلى الرغم من عدم اكتمال البيانات المطلوبة إلا أن تعداد عام (١٩٥٧م) قد وفر جزءا منها لذلك تميزت هذه الخطة بالمرونة والتغيير بما يخدم المدينة وقد أطلق عليها تسمية (مخطط البصرة الجديد) ، الخريطة (٤).

الجدول (١) نسب استعمالات الأرض (%) في مدينة البصرة عام ١٩٥٦ م

مساحة المدينة كم٢	الأستعمال السكني %	الأستعمال التجاري %	الأستعمال الصناعي %	الأستعمال الخدمي %	أخرى %
١٩	٦١,٢	٤,٩	٨,٨	٦,٦	٦

المصدر: صلاح هاشم زغير الأسدي، التوسع المساحي لمدينة البصرة، ١٩٤٧–٢٠٠٣، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، غير منشورة، ص ٥٢ .

الخريطة (٤) مخطط مدينة البصرة كما وضعه ماكس لوك عام ١٩٥٤م

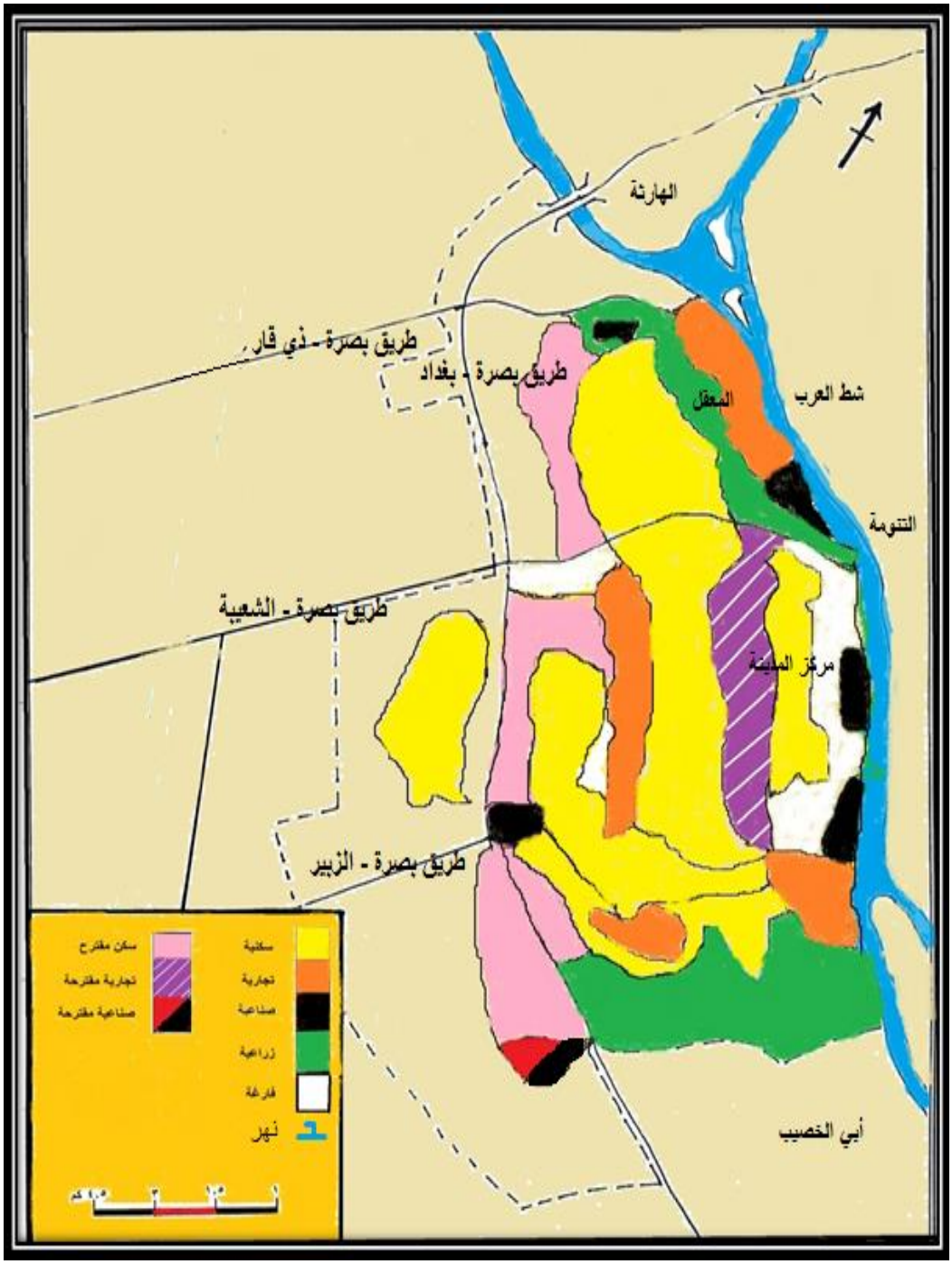

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بلدية البصرة ومخطط المدينة عام ١٩٥٤.

٤-المخطط المدينة الرئيسي عام (١٩٦٢ م)

قام مهندسو بلدية البصرة في تطوير المخطط الرئيس للمدينة في عام (١٩٦٢م) بسبب زيادة السكان والحاجة إلى توسع المدينة لاستيعاب هذه الزيادة، وقد شغل الاستعمال السكني في هذا المخطط مساحة (٤كم ٢) ، "كما تم التعاقد مع شركة ليلون ديفيز لوضع مخطط آخر للمدينة عام (١٩٧٣م) يهدف بالدرجة الأساس إلى تنمية دور المدينة الإقليمي، وزيادة عدد المساكن وجعلها على ثلاثة أنماط (صغيرة متصلة مع بعضها ومتوسطة وكبيرة منفصلة) كما اقترح فكرة البناء الجاهز كذلك يهدف إلى حل مشاكل التوسع العمراني وتوجيه نمو اقتصاد المدينة فضلاً عن توفير الخدمات وتحديد مكان كل منها ومعالجة سلبيات المدينة لكي تقوم بوظائفها بالشكل المطلوب" [١٢]. وتناول المخطط البدائل في توسع المدينة لا سيما من جهة الغرب، ولقد تطورت استعمالات الأرض وتنوعت في مركز المدينة لا سيما التجارية منها، إذ برزت بوضوح عوامل جذب للمؤسسات التجارية المدينة وأبرزها الاستعمال السكني وهي إحدى مساوئ هذه المنطقة، فدخلت المؤسسات التجارية إلى مناطق مقام علي والصالحية والبجاري مما أدى بالسكان إلى البحث عن مناطق أخرى للسكن فيها.

٥-خطة تطوير مدينة البصرة عام (١٩٧٤م- ٢٠٠٠ م)

وهي خطة وضعتها شركة ليلون ديفيز بتكليف من البلدية ودائرة التخطيط العمراني لوضع تصميم للمدينة في عام (١٩٧٤م) [١٣] ، إذ قامت هذه الشركة بإجراء دراسة شاملة للمدينة وبجزئين، تضمن الأول معلومات إحصائية مع توقعات مستقبلية لما ستكون عليه في زيادة السكان واستعمالات الأرض فيها فضلاً عن أسلوب المسح الميداني، بينما احتوى الجزء الثاني على كل احتمالات وتوقعات نمو المدينة والمشاكل التي تواجهها وتحسين السكن وتطوير طرق إدارة المدينة وتحسين المرافق العامة للمدينة، وقد عالج التصميم نقاط ضعف كثيرة بالتصاميم السابقة نتيجة لتوافر قاعدة بيانات مفصلة [١٤] ، وقد أجرت الشركة تحديداً لنسب استعمالات الأرض في المدينة من خلال الدراسة الميدانية، "إذ احتل الاستعمال السكني نسبة (٦٠،٧ %) والخدمات (٢١،٣ %) بينما بلغت نسبة الاستعمال الصناعي (٩،٦ %) والتجاري (٢،٧ %) في حين بلغت نسبة الاستعمالات الأخرى (٥،٧ %)" (١٥) ، الجدول (٢) ، وكما هو الحال في السابق لم تنفذ جميع فقرات هذا المشروع إذ

ارتبط ذلك بعدة معوقات كان أبرزها تلكؤ أجهزة الدولة في التنفيذ لا سيما أثناء الحرب العراقية الايرانية، كما أسهمت قلة التخصيصات المالية في قصور إنجاز التصميم والمرتبط باستملاك الاراضي والبساتين والتوسع في المشاريع كالإسكان والنقل والخدمات، فضلاً عن عجز المؤسسات ذات العلاقة باستيعاب الزيادة السكانية في المدينة ووجود الفراغات الكبيرة ضمن التصميم والتي لم تستغل لخدمة المدينة وكذلك تخفيض مساحات المناطق الخضراء بنسبة (٥٠ %) وتحويل الباقي منها الى مناطق سكنية، كما لم يتم تنفيذ مقترحات التصميم بخصوص حل مشكلة المركز التجاري في المدينة (١٦) ، الخريطة (٥).

الجدول (٢) نسب استعمالات في مدينة البصرة عام ١٩٧٤م

مساحة المدينة كم٢	الأستعمال السكني %	الأستعمال التجاري %	الأستعمال الصناعي %	الأستعمال الخدمي %	أخرى %
١٩	٦٠,٧	٢,٧	٩,٦	٢١,٣	٥,٧

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ١٩٩٥، بيانات سنوية غير منشورة ، ص٣.

الخريطة (٥) مخطط تطوير مدينة البصرة لشركة ليلون ديفيز عام (١٩٧٤م–٢٠٠٠م)

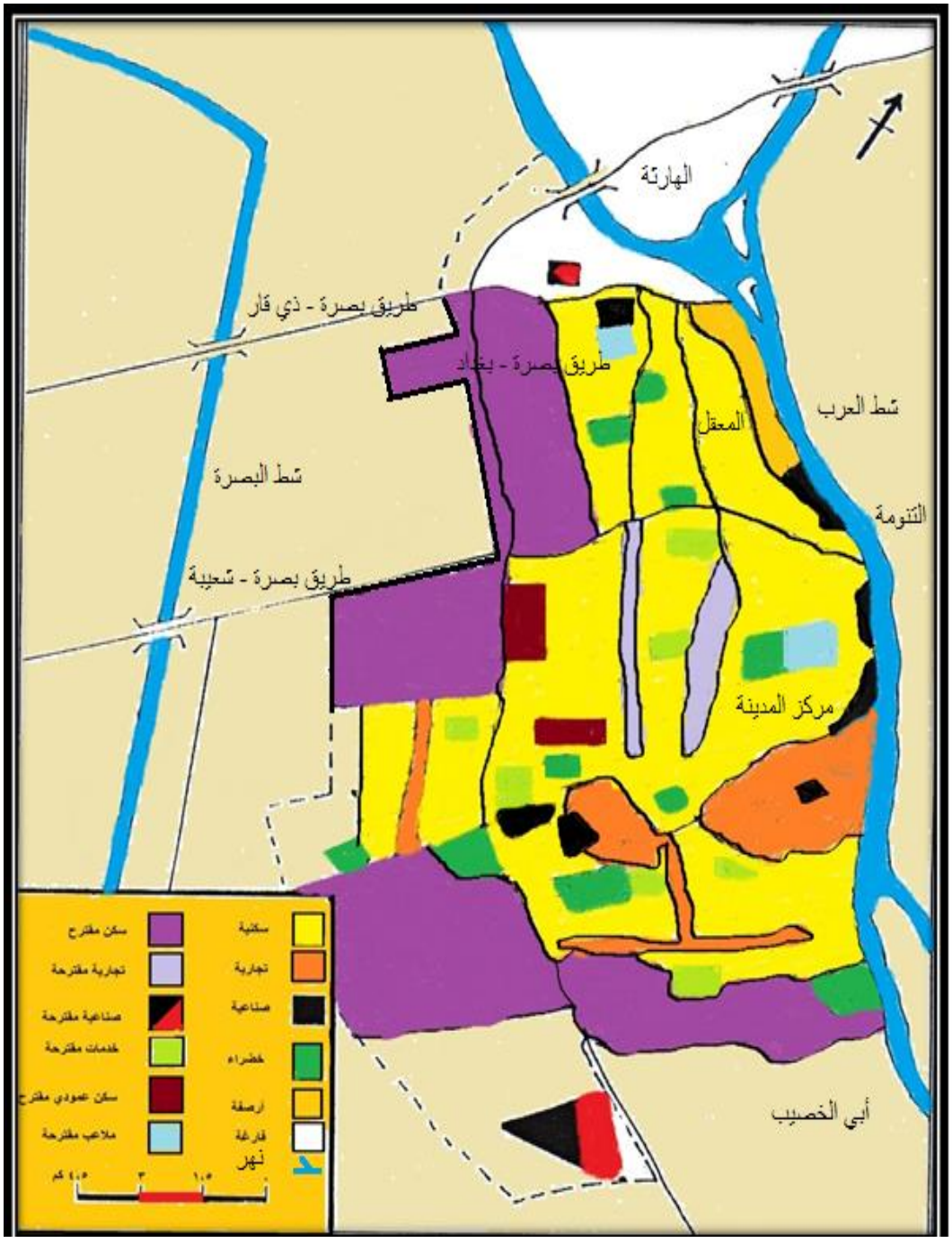

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بلدية البصرة ومخطط تطوير البصرة ١٩٧٤–٢٠٠٠ م .

٦-تصميم المدينة الأساس (١٩٨٥ م- ٢٠٠٠ م)

تم الإعداد له من قبل مديرية التخطيط العمراني، ويعد تطويراً للتصميم السابق ولتلافي نقاط الضعف التي رافقته ولمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية التي شهدتها المدينة، "وقد تم تقييمه في مراحله الأخيرة في عام (١٩٩٦م) من خلال اشتراك عدد من الجهات والكوادر المتخصصة من المديرية العامة للتخطيط العمراني وبلدية البصرة ومديرية زراعة وري البصرة ومركز التخطيط الحضري والإقليمي"، الخريطة (٦) ، وخرجت هذه الجهات بعدة مقترحات منها تحديد المشكلات المستجدة التي حدثت نتيجة التنفيذ وكان أبرز هذه المشكلات [١٧]:

١- الحصول على الأراضي لأغراض التنمية وعدم وجود الموارد المالية لشراء واستملاك الأراضي.
٢- "عدم الدقة في التنبؤ بالنمو السكاني المستقبلي بعد ما كان معدل النمو يتراوح بين (٣،٤- ٥ %) قبل عام (١٩٧٧م) ثم انخفض في ثمانينات القرن الماضي نتيجة للهجرة من المدينة أثناء الحرب العراقية الإيرانية ثم عودتهم بعد انتهاء هذه الحرب.
٣- إن وضع المناطق السكنية على أطراف المدينة في الجزء الغربي والجنوبي من شأنه أن يخلق تجمعات سكنية منعزلة عن النسيج الرئيس للمدينة.
٤- لم تفرز أي مساحة للنشاط الصناعي في المناطق المحيطة للمدينة.
٥- لم تتوافق خطط التنمية مع التصميم فمثلاً كان من المفروض أن تكون المدينة الرياضية بجوار الطريق السريع المؤدي إلى مدينة الفاو ولكن مخططها الحالي نفذ إلى الجنوب من موقعها الأصلي."

الخريطة (٦) مخطط البصرة الأساس لعام ١٩٨٥م

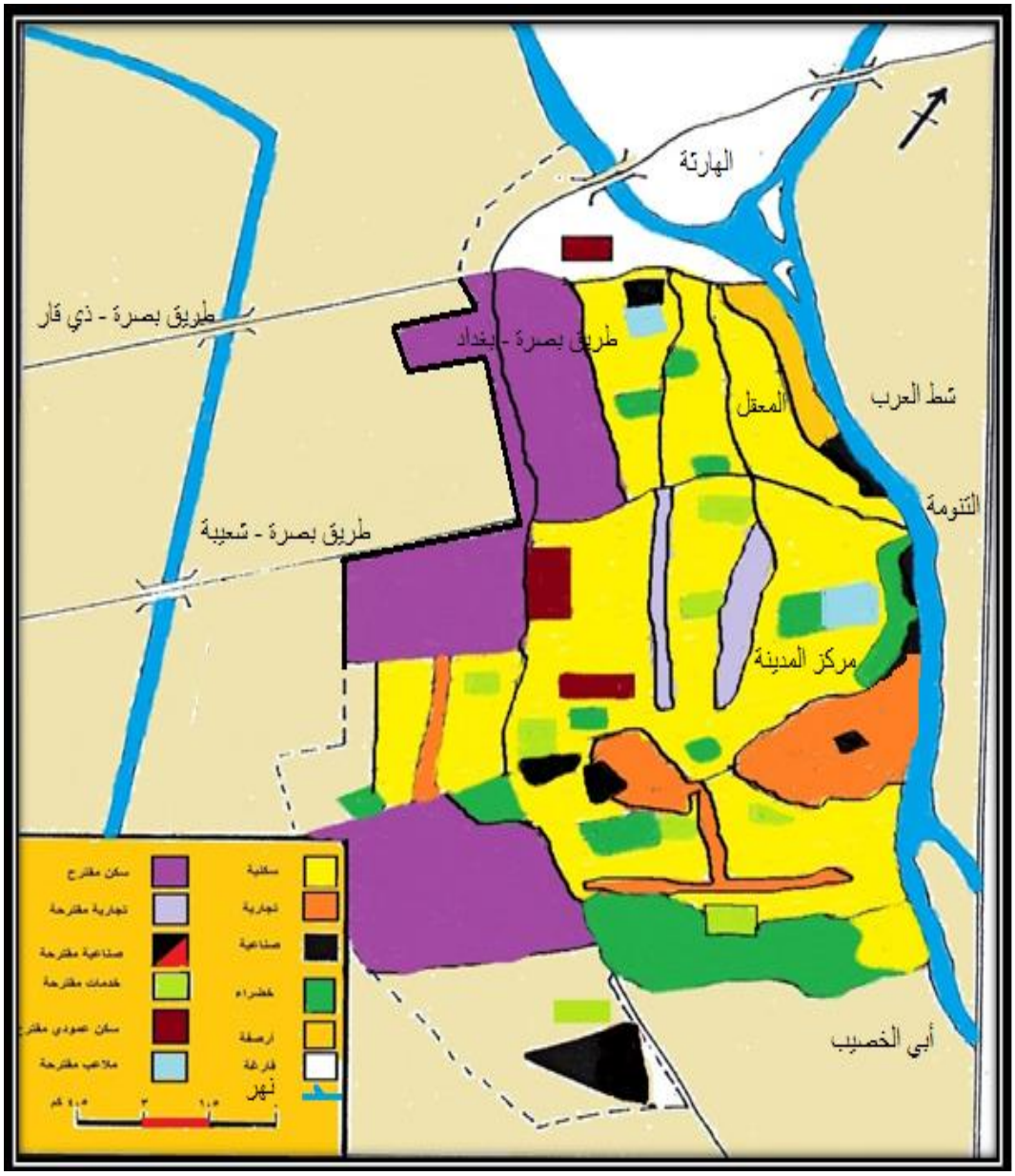

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بلدية البصرة وتصميم مدينة البصرة الأساس لعام ١٩٨٥.

وجاء في مقترحات اللجنة ضرورة دراسة حجم السكان وتنفيذ ما جاء في التصميم من استعمالات الأرض وما يتعلق بتوسعها مستقبلا، كما أكدت على المنطقة التجارية المركزية وبعض المناطق الصناعية والمناطق الترفيهية لأهميتها بالنسبة للسكان .

٧-مشروع تطوير مدينة البصرة وتحديث تصميمها الأساس عام (٢٠١١-٢٠٣٥)

على الرغم من زيادة السكان وتطور المدينة إلا أن الأحداث التي مرت على العراق بعد عام (٢٠٠٣م) اتصفت بعدم وجود أي عملية تخطيط في المدينة بسبب غياب سيطرة الدولة والحكومة المحلية في البصرة فقد اتصفت هذه المرحلة بالنمو العشوائي وسيادة القرارات الفردية للأفراد دون أي رادع فكانت التجاوزات على الأراضي الحكومية وبعض الأراضي الخاصة للسكان الصفة البارزة آنذاك مما شوه المظهر العام للمدينة، فضلاً عن تشويه توزيع استعمالات الأرض فيها، "وفي عام (٢٠١١م) ظهر مشروع جديد هو (إستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساس لها) وقد تم تكليف شركة (BOCP Developmentالتشيكية وشركة (Malone Given Parons Ltd) الكندية المتخصصتين في التصاميم كما تم تكليف شركة الخليج الكويتية (Gulf Consult) لخدمات البنى التحتية وشركة (Internationl Parson Brinckerhoff) الأمريكية لخدمات النقل والمواصلات فضلاً عن اشتراك وزارة البلديات والأشغال العامة يمثلها متخصصون من مديرية التخطيط العمراني وبلدية البصرة" [١٨].

تم تطوير هذا التصميم من خلال ست مراحل إذ يعد هذا التصميم أهم التصاميم التي وضعت لمدينة البصرة فقد أعدت له دراسات تفصيلية في مختلف الجوانب ادراكاً للأهمية الكبيرة لمدينة البصرة ولمركزها المحلي والاقليمي، الخريطة (٧) ، "وتم عقد عدة ندوات في جامعة البصرة وفي محافظة البصرة للاطلاع على خطوات تطوير المدينة والإجابة عن تساؤلات المهتمين بتخطيط المدينة، وقد تدرج تطوير هذا التصميم عبر ست مراحل تضمنت المرحلة الأخيرة منه مجمل الأفكار التخطيطية للمدينة حيث تم وضع الاستراتيجيات وإعداد البديل المفضل للمخطط فضلاً عن توقعات النمو للمدينة حتى عام (٢٠٣٥م) " [١٩] .

انطلق هذا المشروع من حقائق تخص موقع محافظة البصرة المهم إقليمياً ودولياً وهي بوابة العراق والملتقى الثاني لنهري دجلة والفرات كما تقع على مفترق الطريق البري الذي يربط العراق وإيران ودول آسيا من جهة وبين شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وبلاد الشام من جهة ثانية، فضلاً عن ذلك فإن المحافظة عموماً لها ثقلها الاقتصادي إذ تتوافر فيها الثروات مثل النفط فهي تعد من أكبر المخزونات النفطية في العالم كما توجد فيها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ووجود صناعات استراتيجية تواكب التطور كما أنها مؤهلة لأن تكون منطقة سياحية مهمة وذات مركز ثقافي مهم، ويمكن تتبع فقرات التصميم من خلال ما يأتي :

الخريطة (٧) توزيع استعمالات الأرض حسب التصميم الأساس لمدينة البصرة للمدة (٢٠١١ م– ٢٠٣٥ م)

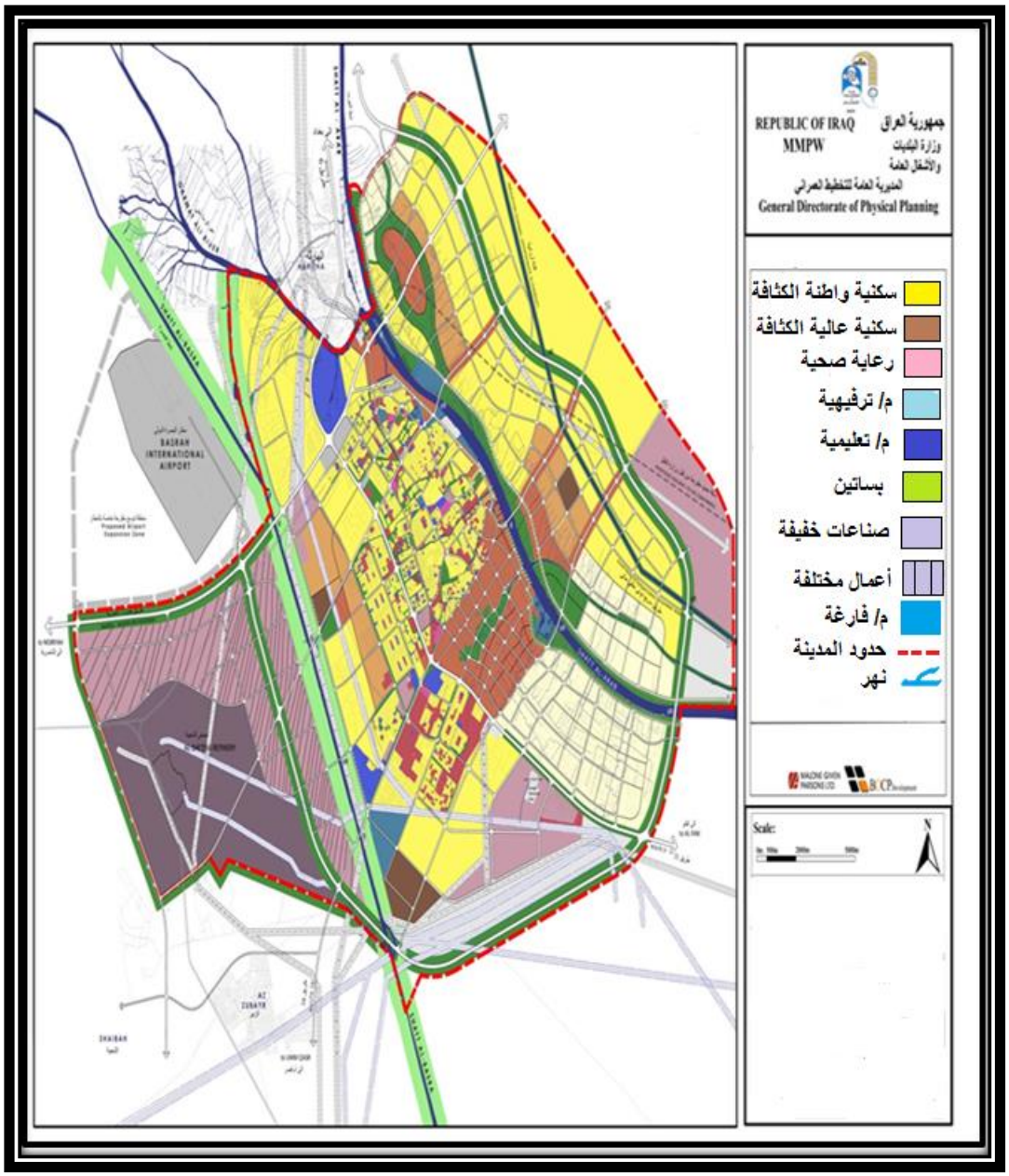

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، محافظة البصرة، خريطة التصميم الأساس لمدينة البصرة، (٢٠١١م– ٢٠٣٥ م).

أ- محاور التوسع في التصميم الأساس:

١-"التوسع باتجاه الضفة الثانية (الشرقية) من شط العرب وذلك لتعذر التوسع من جهة الشمال لوجود محرمات نفطية.

٢- التوسع في الضفة الثانية من شط البصرة وبحدود قليلة ولأغراض غير سكنية لوجود محرمات نفطية وحدود قضاء الزبير.

٣- التوسع باتجاه الضفة الغربية لشط البصرة لبعض الصناعات الخفيفة لقربها من شبكة المواصلات الرئيسة وسكك الحديد والمطار، والاستفادة من ضفتي الشط للسياحة.

٤- التوسع باتجاه أبي الخصيب بحدود قليلة لأغراض سكنية وخدمات صناعية ."

ب- استعمالات الأرض في المدينة

من خلال المسوحات الميدانية التي جرت على استعمالات الأرض في مدينة البصرة في عام (٢٠١٢م) للاعتماد عليها في المرحلة الأخيرة من التصميم الأساس للمدينة تبين "أن الاستعمال السكني يحتل (٤،٤٣٥) هكتاراً بما يمثل نسبة (٢٥،١٥ %) بينما احتل الاستعمال التجاري (٢١٣) هكتاراً وبنسبة (١،٢١ %) في حين احتل الاستعمال الصناعي مساحة (٦٣٠) هكتاراً وبنسبة (٣،٥٧ %) واحتل النقل (٣٣٦) هكتاراً وبنسبة (٢،٣٤ %)" (٢٠) ، الجدول (٣).

اتسم هذا التصميم بالتغيير المستمر بقاعدة بياناته خلال مدد لا تزيد كلا منها عن سنة مما يوحي بعدم دقتها إذ تتباين بحسب إمكانية وخبرة القائمين على جمعها وتبويبها، فضلاً عن قصور في دقة التنبؤات المستقبلية بالنمو السكاني أو بتطور استعمالات الأرض في المدينة، وعلى الرغم من إكمال المرحلة النهائية للتصميم إلا أن الموافقات الرسمية لم تصدر بعد لغرض التنفيذ وقد يكون السبب قلة الإمكانيات المالية لتنفيذ المشاريع المقررة أو لشراء الأراضي أو تعويض المواطنين عما يفقدونه منها، كما تبرز مشكلة التجاوزات أو ما يسمى بالسكن العشوائي على أراضي مدينة البصرة والتصميم الأساس لها مما يشكل معضلة كبيرة أمام التنفيذ، الخريطة (٨).

الجدول رقم (٣) نسب استعمالات الأرض (%) في المدينة عام ٢٠١٢م

الأستعمال السكني %	الأستعمال التجاري %	الأستعمال الصناعي %	أستعمال النقل%
٢٥,١٥	١,٢١	٣,٥٧	٢,٣٤

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ٢٠١٢، بيانات سنوية غير منشورة.

الخريطة (٨) اتجاهات توسع مدينة البصرة حسب تصميمها الأساس للمدة (٢٠١١-م-٢٠٣٥م)

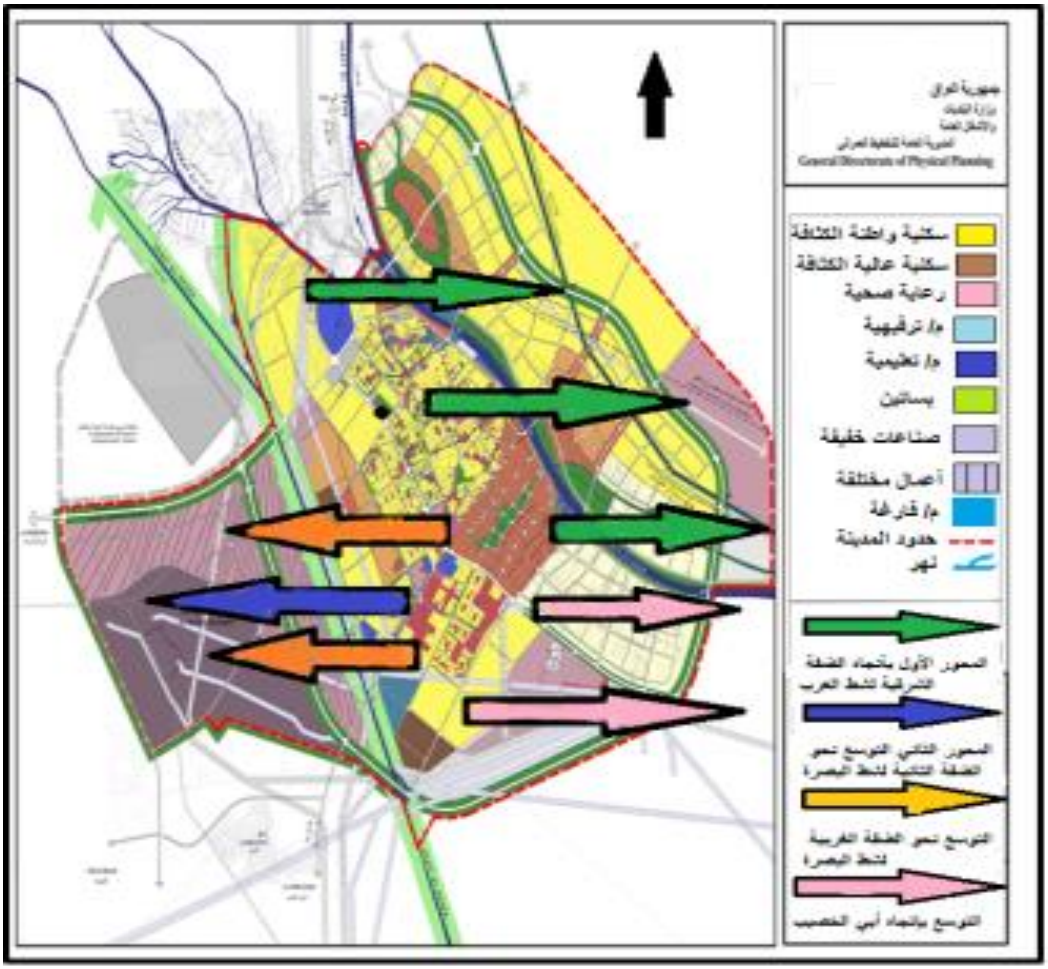

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، خريطة التصميم الأساس لمدينة البصرة (٢٠١١ م– ٢٠٣٥ م).

الاستنتاجات

١- لم تحقق تصاميم مدينة البصرة لا سيما الحديث منها مظهرا عاما يوحي بأنها مدينة عصرية استفادت بشكل مقبول من الثروات المختلفة التي تزخر بها.
٢- التداخل بين التصاميم المعدة للمدينة والتغيرات التي تحدث عليها ولشتى المبررات مما يترك إرباكا في إنجازها على وفق المدة الزمنية المعدة لها.
٣- قلة إشراك التخصصات والكوادر الأخرى في إعداد خطط التطوير بما يخدم جميع استعمالات الأرض فيها وهي كوادر كفيلة بإنتاج مخططات ناجحة لو كانت هناك إرادة حقيقية لإشراكهم لا سيما أساتذة الجامعات لمعرفتهم بواقع المدينة وعدم الاعتماد على الشركات الأجنبية فقط.
٤- الاعتماد على إحصاءات وبيانات تقديرية وعدم وجود قاعدة لإحصاءات حقيقية يمكن الاعتماد عليها لا سيما في حجم السكان بوصفه جوهر التخطيط الذي تتعلق فيه كل الفعاليات والخدمات واستعمالات الأرض داخل المدينة.
٥- التجاوزات الكثيرة على خطط التطوير واستغلال المساحات الفارغة فيها والتي تعد من الأجزاء الأساسية والتي ستشغل على وفق خطة زمنية محددة وأبرزها وجود السكن العشوائي بغياب أو ضعف سلطة القانون.
٦- التباطؤ وضعف معالجة السلبيات التي أعاقت التصاميم السابقة وعدم إيجاد العلاجات المناسبة لها من أجل تلافيها في المشاريع اللاحقة.
٧- ضعف الأداء الحكومي والكوادر المختصة لتنفيذ التصاميم والحاجة إلى أعداد كوادر مؤهله لذلك العمل.
٨- عدم وجود رؤية واضحة تخص اتجاهات توسع المدينة والعوائق أمام ذلك لا سيما وجود الثروات النفطية والأراضي الزراعية واختلافها بين تصميم وآخر.

المقترحات

١- إشراك الكوادر ذات التخصصات المختلفة في عملية التخطيط للمدينة.

٢- الاعتماد على بيانات حقيقية وليست تقديرية فيما يخص حجم السكان والمهاجرين نحو المدينة لتحقيق المعايير الحقيقية للخدمات بأنواعها.

٣- معالجة السلبيات التي رافقت خطط تطوير المدينة السابقة.

٤- معالجة حالات التجاوز على التصميم الأساس وتفعيل دور الرقابة والقانون تجاه ذلك.

٥- الالتزام بالتوقيتات الزمنية لتنفيذ مفاصل مخططات المدينة على وفق برامج معدة مسبقاً لا سيما بالنسبة للخدمات المرتبطة بحجم السكان والمعايير المتعلقة بها.

الهوامش

(١) خالص حسني الأشعب، المدينة العربية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢، ص ١٣٩.

(٢) صلاح هاشم زغيرالأسدي، التوسع المساحي لمدينة البصرة، ١٩٤٧–٢٠٠٣، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، غير منشورة، ص ١٤٧ .

(٣) صلاح هاشم، المصدر نفسه، ص ١٤٦ .

(٤)صلاح هاشم، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٥) أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق حسن السندوي، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٢٠٤ .

(٦) أسامة إسماعيل عثمان، التخطيط الحضري في بعض مصنفات العلماء المسلمين، دراسة في الفكر الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٠، جامعة الكوفة، كلية التربية، دار الضياء، ٢٠٠٨، ص ٢٨ .

(٧) رجب بركات، بلدية البصرة ١٨٦٩–١٩٨١، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ٥٦٣.

(٨) صلاح هاشم، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٩) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، بلدية البصرة، شعبة تنظيم المدن، خرائط التصميم الأساس لمدينة البصرة، ١٩٤٢– ٢٠٠٠، غير منشورة.

(١٠)المصدر نفسه.

(١١) صلاح هاشم، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(١٢) رجب بركات، مصدر سابق، ص ٥٩٣.

(١٣) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، التصميم الأساس لمدينة البصرة عام ١٩٧٤، غير منشورة.

(١٤) رجب بركات، بلدية البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ٦٤.

(١٥) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ١٩٩٥، بيانات سنوية غير منشورة، ص ٣.

(١٦) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ١٩٩٦، بيانات سنوية غير منشورة، ص ١٥–١٧ .

(١٧) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني– التصميم الأساس ١٩٨٥–٢٠٠٠، بيانات غير منشورة.

(١٨) وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، التصميم الأساس ٢٠١١–٢٠٣٥، بيانات غير منشورة.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

المصادر

١. الأسدي، صلاح هاشم زغير، التوسع المساحي لمدينة البصرة، ١٩٤٧–٢٠٠٣، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، غير منشورة .

٢. الأشعب، خالص حسني، المدينة العربية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٢.

٣. الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق حسن السندوي، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٢٦ .

٤. بركات، رجب، بلدية البصرة ١٨٦٩–١٩٨١، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

٥. بركات، رجب، بلدية البصرة ١٨٦٩–١٩٨١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٦. عثمان، أسامة إسماعيل، التخطيط الحضري في بعض مصنفات العلماء المسلمين، دراسة في الفكر الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٠، جامعة الكوفة، كلية التربية، دار الضياء، ٢٠٠٨ .

٧. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، بلدية البصرة، شعبة تنظيم المدن، خرائط التصميم الأساس لمدينة البصرة، ١٩٤٢– ٢٠٠٠، غير منشورة.

٨. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني التصميم الأساس لمدينة البصرة عام ١٩٧٤، غير منشورة.

٩. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ١٩٩٥، بيانات سنوية غير منشورة.

١٠. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، ١٩٩٦، بيانات سنوية غير منشورة .

١١. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني– التصميم الأساس ١٩٨٥–٢٠٠٠، بيانات غير منشورة.

١٢. وزارة البلديات والأشغال العامة، محافظة البصرة، دائرة التخطيط العمراني، التصميم الأساس ٢٠١١–٢٠٣٥، بيانات غير منشورة.